بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة العواصم والمدن الأسلامية
الحلقة الدراسية الرابعــة
حول المنهج الأسلامى فى التصميم الحضرى
المغرب – مارس 1991

المنهج الإسلامي لنظرية التصميم الحضري

دكتور عبد الباقي إبراهيم
رئيس مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية
وكبير خبراء الأمم المتحدة في التنمية العمرانية
وأستاذ التخطيط ورئيس قسم العمارة بجامعة عين شمس سابقا

1 – مقدمة:

لا يزال المنهج الإسلامي لنظرية التصميم الحضري موضع البحث والدراسة, وذلك لعدم ثبات هيكل المدينة الإسلامية على مر العصور إلا فى عدد محدود من المدن القديمة فقد شهدت المدينة الإسلامية العديد من التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى انعكست بالتبعية على مقوماتها العمرانية. وكان لدخول السيارة فى بداية القرن العشرين أثره الواضح على السلوك العمرانى للمدن الإسلامية التى هجرها سكانها إلى الأطراف الأكثر اتساعا والأقدر على استيعاب المتطلبات المعيشية المعاصرة التى لم تتحملها المدينة القديمة, مع ما صحب ذلك من متغيرات سلوكية وثقافية أفقدت المدينة مقوماتها الحضارية وانعكست على التوسعات الجديدة التى تأثرت فى كل مقوماتها بالمفاهيم الغربية للتخطيط العمرانى التى تمثل مجمل محتوى المادة العلمية للنظرية التخطيطية فى المدرسة العربية.

والبحث عن النظرية التخطيطية من خلال المنهج الإسلامي يتطلب التعمق فى متابعة التحولات العمرانية التى مرت بها المدينة الإسلامية على مر العصور, وذلك فى ضوء التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى شهدتها.. ثم متابعة التجارب العمرانية التى شهدتها المدينة الإسلامية بعد ذلك وتقويمها فى ضوء العقيدة الإسلامية بعد مراجعة النظرية الغربية.

ويركز هذا البحث على بعض المداخل لنظرية التصميم الحضري سواء من مفهوم ملكية الأرض, أو من خلال الحركة العضوية للنمو العمرانى, أو من خلال تنظيم وإدارة التنمية العمرانية، أو من خلال الرؤية الاقتصادية, أو من خلال الرؤية العقائدية المحصلة للمداخل الأخرى. وتستكمل هذه المداخل فى بحث آخر يجمع كل العوامل المؤثرة على نظرية التصميم الحضري للمدينة الإسلامية.

2 – البحث عن النظرية من مفهوم ملكية الأرض:

اعتمدت التجارب المعاصرة فى التخطيط العمرانى على التعامل مع ملكية الأرض إما كملكية عامة للخدمات والمرافق العامة, أو كملكية خاصة للمباني الخاصة بصورها المختلفة, أو كملكية تعاونية لمشروعات الإسكان. وترتبط عملية التنمية العمرانية أساسا بنوعية الملكية العقارية لما لها من تأثير مباشر على اختيار المواقع وتوزيع استعمالات الأراضى, فهى تمثل الجانب الهام والواقعي للتنمية العمرانية كما أنها تعتبر أساس هام فى اقتصاديات هذه التنمية. وإذا كانت الملكية فى المدينة الإسلامية القديمة قد آلت إلى أصحابها بصور مختلفة سواء بالمنح أو الإقطاع أو الاستهلاك أو وضع اليد, إلا أنها فى النهاية تصبح ملكية مطلقة تنظم الشريعة الإسلامية اسلوب التصرف فيها خاصة بالنسبة لنزعها لصالح المجتمع إذا تأكد لدى أولياء الأمر. والملكية فى المدينة الإسلامية لم تكن توزع بالتساوي المطلق اللهم إلا فى حالة إقطاع القبائل.. ولكنها كانت توزع تبعا لظروف وإمكانيات المستهلك وكذلك تبعا لارتباطاته الأسرية أو القبلية أو الاجتماعية, فتظهر ملكية الأرض فى صورة قطع مختلفة الأشكال, مختلفة المساحات, مختلفة التوجيه، الأمر الذى أعطى النسيج العمرانى للمدينة الإسلامية القديمة خصائصه المميزة. خاصة تلك المدن التى نمت وتطورت مع النمو والتطور الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع على مدى الأزمان المتعاقبة وليست المدن الدفاعية أو التى قسمت كإقطاعيات للجند, فالنسيج العمرانى للمدينة الإسلامية فى خصائصه هذه يختلف اختلافا جذريا عن النسيج العمرانى للمدينة المعاصرة التى يعد تخطيطها مسبقا معتمدا على تنظيم الشوارع أو استقامتها وعلى التقسيمات المتساوية لأراضى البناء وإن اختلفت مساحاتها فى المناطق المختلفة. وذلك دون اعتبار لاختلاف القدرات المالية للتعمير أو البناء عند الأفراد الأمر الذى ينتج عنه اختلاف فى الحجم أو الارتفاع بين قطعة وأخرى تبعا لقدرات كل مالك على البناء. وهكذا يظهر التساوي فى أطوال الواجهات والتباين بين الإرتفاعات فى مواد الإنهاء ومن ثم فى التعبير المعمارى العام للشارع فى المدينة الإسلامية المعاصرة, بخلاف ما يتميز به التعبير المعمارى للشارع فى المدينة الإسلامية القديمة حيث التجانس فى الإرتفاعات والاختلاف فى أطوال الواجهات. وينتقل هذا التجانس بالتبعية إلى مواد الإنهاء ومن ثم إلى التعبير المعمارى العام للشارع. فقدرات الفرد هنا تظهر فى مساحة الأرض وليس فى الارتفاع وهذه وسيلة أخرى لإضفاء المساواة فى الارتفاع والاختلاف فى أطوال الواجهات لتعبر عن عدم التطاول فى البنيان وكذلك احتراما لمبدأ لا ضرر ولا ضرار الناتج عن هذا الأمر. أما خصوصية المبنى فتوفره نظم البناء التى تتناسب مع متطلبات المجتمع الإسلامي, بحيث لا يجرح الجار حرمة جاره، وهنا يتم البحث عن اسلوب مناسب لتوفير هذه الخاصية بحيث تعطى الأولوية لمن يبدأ بالبناء على أن يقوم التالي بالبناء باحترام حرمة جاره فى نظام الفتحات التى يتبعها فى تصميمه وهذا عرف اتخذته بعض الدول المتحضرة مثل اليابان. وهنا يصبح البناء على الصامت بين القطع المتجاورة عاملا مساعدا على توجيه الفراغات اللازمة إلى الداخل بدلا من الخارج, الأمر الذى يوفر للشارع استمرارية المعمارية، هذا بخلا ف ما يوضع لتوفير الطابع من شروط ومحددات ومرادفات أو بدائل للتعبير المعمارى العام للشارع الأمر الذى يختلف باختلاف عرض الشارع ومستوى الإسكان فيه وهذا فى إطار دلائل الأعمال التى توضع لهذا الغرض.

من هذا المنطلق يمكن البحث عن اسلوب جديد لنظام تقسيم الأراضى بحيث لا تظهر القطع متساوية الأبعاد والمساحات بل متغيرة تبعا لقدرات الأفراد فى التعمير والبناء وليس فى استهلاك الأرض فقط حتى لا تترك الأراضى الأكبر دون بناء لفترة طويلة. ويحكم هذا النظام الدراسة التوسعية للأراضي وألا يمكن توفير مساحات من الأرض بعرض واحد وطول كبير يمكن الإقطاع والبيع منه تبعا للطلب على أن ترحل مشكلة الفائض المساحي إلى القطعة الأخيرة أو إتباع غير ذلك من الوسائل التى توفر للفرد حرية الحصول على أرض تتوافق مساحتها وإمكانية بنائها مع

قدراته المالية التى يستطيع استثمارها فى التعمير فى أقصر وقت ممكن. فإن أكثر ما تعانيه المخططات العمرانية الحديثة أنها تبقى فترة طويلة من الزمن حتى يستكمل تعميرها. كما تظهر فيها المبانى متناثرة متباعدة تفصلها فراغات لم يتم بناؤها, وتستمر هذه الصورة العمرانية المشوهة فترات طويلة من الزمن تبنى فراغاتها تباعا, الأمر الذى يؤثر بالتبعية ليس فقط على الشكل العمرانى العام للمدينة الجديدة, ولكن على اقتصاديات التنمية العمرانية أيضا حيث أن المرافق والخدمات العامة لا يستكمل استغلالها أو استثمارها بكل طاقاتها إلا بعد فترات طويلة من الزمن الأمر الذى يؤثر على كفاءتها وحاجتها المستمرة للصيانة والإصلاح.. وهذا جانب هام من جوانب إهدار الموارد فى اقتصاديات التعمير, الأمر الذى يستوجب بالتبعية البحث عن اسلوب آخر يتناسب مع النمو العضوي للمناطق العمرانية الجديدة ويعمل على ترشيد اقتصاديات التعمير. وهكذا يظهر أساس آخر فى بناء الفكر التخطيطى من واقع التجربة المحلية فى البناء والتعمير.

3 – البحث عن النظرية من خلال الحركة العضوية لنمو المدينة:

تتعرض النظرية التخطيطية لثلاثة أوضاع للتنمية العمرانية, أولها فى المدينة القائمة, وثانيها فى امتداداتها المستقبلية, وثالثها فى المدينة الجديدة, ولكل من هذه الأوضاع معالجاته الخاصة, فالوضع الأول يرتبط ارتباطا عضويا بالوضع الثاني وكلاهما مكمل للآخر فى تحديد الصورة المستقبلية للمدينة. وإن كان مفهوم التخطيط العام قد ثبت قصوره فى النظرية الغربية وقد استبدل بمفهوم التخطيط الهيكلي الذى يرسم الملامح الرئيسية لمستقبل المدينة دون الدخول فى التفاصيل التى تتحكم فيها المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى تؤثر على حركة التنمية والتعمير. فإن مفهوم التخطيط العام لا يزال مسيطرا على الفكر التخطيطى للتنمية العمرانية للمدينة الجديدة والذى يحاول أن يرسم صورة ثابتة لكائن حي لم يولد بعد دون اعتبار لطبيعة الحركة العضوية لنمو المدينة القديمة, وهى الحركة التى تتوازن فيها عناصر التنمية العمرانية على مدى المراحل المختلفة للنمو العمرانى. والمرحلية هنا يصعب تحديدها حيث أن حركة النمو العمرانى حركة مستمرة لا تخضع لمفهوم المرحلية الزمنية. وقد ثبت بالتجربة إن المراحل المحددة لنمو المدن الجديدة والتى بنيت على أساس احتمالات الاستيطان على فترات زمنية محددة فى إطار المخطط العام للصورة المستقبلية للمدينة لم تحقق أهدافها كاملة وذلك بسبب ظهور العديد من المتغيرات التى تطرأ عادة فى أعقاب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة. كما ثبت بالتجربة أيضا أن اختيار مراحل النمو العمرانى للمدن الجديدة يتم على أساس الخيارات الضاغطة مثل إسكان ذوى الدخول المحدودة, أو توطين الصناعات بمختلف أنواعها, أو توفير بعض الخدمات العامة, أو إقامة بعض المنشآت الاستراتيجية.. الأمر الذى يحدد على خريطة المخطط العام كمناطق منفصلة لا يجمعها وحدة النمو العضوي ولذلك تظهر المدن الجديدة فى سنين عمرها الأولى متباعدة الأشلاء متسعة الفراغات ممتدة الشرايين ينقصها الاستثمار الأمثل للمرافق والخدمات العامة.. كما ينقصها التكامل الاجتماعى الذى يجمع المستويات المختلفة من السكان بنسبهم المختلفة وعلاقاتهم الاجتماعية المختلفة, الأمر الذى يجعل هذه المجتمعات الجديدة لفترات طويلة من الزمن مثل مدن الأشباح لا حياة فيها ولا استقرار. مع أنها فى بداية نشأتها لابد وأن توفر كل عوامل الجذب والاستيطان للسكان الجدد تحاول أن ترحب بهم وتقوم على راحتهم وإشباع رغباتهم فى هذه المجتمعات الجديدة.

والبحث هنا يدور حول التعرف على طبيعة الحركة الديناميكية للنمو العمرانى فى المدينة الإسلامية القديمة كحركة عضوية تتكامل فى إطارها كل مقومات الحياة والاستقرار, وهى حركة لا تخضع لمراحل تخطيط عام أو توجيه قومي محدد بل تنبع من مجريات الحياة ومتطلبات المجتمع المتوازنة مع قدراته التنفيذية. ويمكن التعرف على ملامح وطبيعة هذه الحركة من خلال متابعة حركة التعمير فى المناطق العشوائية أو غير رسمية, وهى حركة تلقائية تتواكب مع حركة المجتمع وقدراته..

والهدف من هذا البحث هو محاولة إيجاد الصيغة العمرانية التى يمكن أن تستوعب هذه الحركة العضوية المستمرة والمتوازنة دون عشوائية مطلقة أو تخطيط محدد المعالم، بل صيغة توسطية تلبى رغبات المجتمع المتغيرة والمتطورة ولكن من خلال أسلوب منظم لحركة النمو يجمع بين رغبات الفرد ومتطلبات المجتمع، اسلوب يقبل المرونة الكاملة دون خلل بأبجديات التنمية العمرانية فى توفير الطرق وشبكات المرافق ومباني الخدمات العامة مع تكامل الاستعمالات, اسلوب يعامل المدينة الجديدة معاملة النبتة الصغيرة يرعى نموها يوما بيوم ويوفر احتياجاتها اليومية من العناية حتى يشتد عودها إلى أن تتولى تغذية نفسها بنفسها, وهذه الرعاية تختلف فى معطياتها من مرحلة إلى أخرى فتزداد هذه العناية بشدة فى البداية وتتطور بتطور احتياجات النمو العضوي حتى يستقيم ساقها وتنمو جذورها وتثبت تربتها وتؤتى ثمارها.. وتدخل مرحلة العناية الدورية, ويتم ذلك من خلال التحليل العضوي للمدينة فى بدايتها عندما تكون بذرة وما تحتاجه من مقومات اقتصادية وبيئية وتنظيمية وإدارية خاصة حتى تنبت ثم ما تحتاجه بعد ذلك من معطيات فنية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية وإدارية حتى تتشكل ملامحها الأولى ثم معطيات فنية واقتصادية واجتماعية وتنظيمية وإدارية أخرى حتى تبدأ فى حركتها العضوية مع المراعاة المستمرة لما تحتاجه من خدمات وما تواجهها من متغيرات وما تتطلبه من تنظيمات.. وهنا تتخذ عملية التنمية العمرانية صورة جديدة تتحول فيها الأفكار التخطيطية إلى عمليات مستمرة تتم على أرض الواقع والتنظيم الإداري الملائم, وهنا يظهر الجانب الإنسانى فى عملية التنمية العمرانية كعامل مؤثر متكامل مع الجوانب الفنية والمالية والإنشائية.. وبالتبعية يصبح للبعد التنظيمي والإداري أهمية أكبر تتعادل مع الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية المكونة للتنمية العمرانية. وبهذه الصورة قد يفقد التخطيط مفهومة الجامد ويتحول إلى تعبير التنمية الأصدق تعبيرا والأكثر تأثيرا.

من هذا المنطلق فإن البحث عن الصيغة العمرانية الجديدة لابد وأن يرتكز على إيجاد نظام خاص بالنمو العضوي يشابه نظام النمو العضوى للحيوان أو النبات ،نظام يعتمد على الخلايا التى تتكاثر مكونة فى مراحل تكاثرها عناصر أكبر تكون تركيباتها أعضاءا حية تعمل معا فى تكامل وتناسق للجسد الواحد الذى ينمو جسمه, كما تنمو رأسه وأطرافه بمعدلات ثابتة ومتناسقة بدءا من مرحلة الطفولة حتى مرحلة النضج الكامل, ولكل مرحلة احتياجاتها ومتطلباتها ونظامها الخاص. وإذا كانت الخلية فى حالة التنمية العمرانية تعتبر خلية مكانية فهى لا تتحرك إلا إذا اندمجت مع الجانب الإنسانى حتى تصبح خلية حية. وهذا ما تبحث عنه النظرية كأساس آخر لبناء الفكر التخطيطى أو التنموي بمعنى أصح.

4 – البحث عن النظرية من خلال تنظيم وإدارة التنمية العمرانية:

تمر العملية التخطيطية للتجمعات السكنية الجديدة من المرحلة الاستطلاعية إلى مرحلة تجميع البيانات ثم تحليلها ثم حساب التوقعات المستقبلية للسكان والخدمات والإنتاج, ثم وضع البدائل التخطيطية وتقويمها واختيار أنسبها موضحا عليها مراحل التنفيذ للمكونات المختلفة للتخطيط، ثم وضع التخطيط التفصيلي والتنفيذي لمناطق العمل المختارة. ويتم ذلك فى جهاز متخصص.. ثم ينقل العمل بعد ذلك إلى الأجهزة التنفيذية التى تحاول نقل هذه الدراسات إلى حيز الواقع فى صورة مشروعات لها مقوماتها الهندسية تنفذها شركات المقاولات أو التصريح بالبناء أو بيع الاراضى والوحدات السكنية إذا توفرت. ويستمر هذا العمل فى موقع المدينة الجديدة بصفته موقع للعمليات الإنشائية أكثر منه للجذب والاستيطان. وهكذا تتم التنمية العمرانية فى التجمعات السكنية الجديدة من واقع التجربة والتطبيق وهكذا تنفصل أجهزة التخطيط عن أجهزة التنفيذ، وتعامل المدن الجديدة معاملة مشروعات البناء أو الإسكان بمفهومها الإنشائي أو الهندسي, وليس بمفهومها الاستيطاني الذى يدخل فيه الجانب الإنسانى والاجتماعى. وقد تبدأ التنمية العمرانية بتوفير

عوامل مؤقتة للجذب السكانى لزيادة التردد على المكان لقضاء بعض الاحتياجات الترفيهية أو التجارية إلى أن تبدأ الحياة تدب فى المكان بتوفير جانب من الإسكان وجانب من الخدمات والمرافق المتكاملة كأنوية للتنمية العمرانية, مع ما يصحب ذلك من وسائل الإعلام والإعلان المختلفة بما فى ذلك خدمات الاستقبال والعرض والتوجيه والترويج واستطلاع الطلب على أوجه الاستثمار فى مجال الإنتاج والطلب على أوجه الاستيطان فى مجال الإسكان وهكذا... الأمر الذى يتطلب مرونة كافية فى التخطيط يمكن لجهاز التنمية العمرانية التعامل معه فى ضوء المستجدات أو المتغيرات التى تواجهه. ويعنى ذلك ربط التخطيط بالتسويق والتمويل والتنفيذ والتوطين فى جهاز واحد يقوم بعملية التنمية العمرانية بشكل متكامل. وهنا تظهر أهمية التنظيم والإدارة التى تحرك مثل هذا الجهاز سواء بالنسبة لجمع وتخزين واسترجاع البيانات والمعلومات أو بتوحيد نظم التحليل والاستنتاج لإعطاء النتائج اللازمة لمتخذ القرار أو بالنسبة لتبويب وتخزين واسترجاع الخرائط أو المخططات أو بالنسبة لتنظيم وتخزين واسترجاع ملفات العملاء والمتعاملين أو بالنسبة لمتابعة المشروعات وتقويمها أو بالنسبة للاعلام و الاستقبال و الترويج و غير ذلك من الجوانب الادارية والتنظيمية أو المالية والقانونية. ويدخل فى ذلك أيضا تنظيم المكان والارتقاء بمستوى الأداء للعاملين. ويمثل الجانب التنظيمي والإداري بذلك عنصرا هاما من عناصر التنمية العمرانية. فأي تخطيط لابد وأن يبنى على أساس الإمكانيات المتاحة للتمويل والإمكانيات المتاحة للتنفيذ ، ومن ثم الإمكانيات المتاحة للتنظيم والإدارة حتى يرتبط التخطيط بالواقع ولا ينفصل عنه.

تظهر أهمية التنظيم والإدارة فى التنمية العمرانية فى الواقع بالمقارنة بين الإدارة الحرة لشركات التنمية العمرانية الخاصة والإدارة المقيدة لأجهزة التنمية العمرانية التابعة للقطاع العام, والتى تتولى معظم أعمال التنمية العمرانية فى الوطن العربى ومن أوضح الأمثلة للنوع الأول شركة مصر الجديدة لواحات عين شمس التى أسست عام 1915م وكانت من أوائل الشركات الخاصة التى منحت امتياز بناء ضاحية جديدة على الأراضى الصحراوية شمال شرق مدينة القاهرة. والتى قامت بأعمال التخطيط والتسويق والتمويل والتنفيذ والتوطين بجهازها المتكامل تنظيميا وإداريا وشكليا حيث التأكيد على تنظيم المكان وكذلك الارتقاء بمستوى الأداء والشكل للعاملين فيها. وحاولت أن تبدأ بعدد من عوامل الجذب الترفيهي والتجارى لزيادة التردد على المكان حتى تجذب إليه السكان للاستيطان تدريجيا.. كما حاولت أيضا أن تؤكد الشخصية المعمارية للمكان سواء فى المبانى الرئيسية التى أقامتها على جوانب محاور الحركة حيث الأسواق والمحلات التجارية والإدارية التى تعلوها الوحدات السكنية بطابعها المميز أو فى نماذج الإسكان الخاص بطابعها المتجانس وأحجامها ومساحاتها المختلفة, ثم بعد ذلك إحكام نظم البناء والتشييد ومراقبتها ومتابعتها حتى لا تخرج عن الطابع العام للضاحية الجديدة. وهكذا يتضح من الواقع العملى أن التزام جهاز التنمية العمرانية بحسن الأداء وبالمستوى العالى للتنظيم والإدارة يعتبر عاملا هاما فى تحقيق الأهداف الاستيطانية من ناحية وتحقيق الأهداف الاقتصادية أو الاستثمارية من ناحية أخرى خاصة إذا تولى جهاز تنمية المجتمع تخطيط وتنظيم وإدارة المرافق والخدمات العامة بإسلوب الإدارة بالأهداف أو أسلوب الاستثمار الحر بعيدا عن القيود الروتينية. والبعد الإسلامي هنا يظهر فى إتقان العمل وكفاءة الأداء, كما يظهر فى العناية بالقيم الصحية والجمالية وتنسيق المواقع والتشجير التى تعتبر فى مجموعها من القيم الإسلامية.

تختلف طبيعة التنظيم والإدارة باختلاف المراحل الثلاثة للعمل وطبيعتها فهى تنتقل من مرحلة الإعداد والتخطيط إلى مرحلة التنفيذ والتسويق ثم مرحلة التوطين والاستيطان إلى أن يصل التجمع الجديد إلى مرحلة النضج الحضري وتندرج تحت هذه المراحل نوعيات أخرى من الإدارة مثل إدارة المشروعات وإدارة المرافق والخدمات وغيرها... وتنتقل

الاختصاصات في النهاية من إدارة التنمية العمرانية إلي إدارة المدينة، حيث يظهر منها المشاركة الشعبية بصورة كاملة متمثله في المجالس المحلية. وإن كانت مرحلة التوطين والاستيطان تستدعي المشاركة الشعبية الجزئية في البداية حتى تنمو مع المجتمع عاطفة الانتماء ومن ثم روح الاهتمام، الأمر الذي يساعد مستقبلا علي قيام المجالس المحلية. وهنا تصبح الشورى هي الموجه لحياة المدينة وهنا يمكن البحث عن البديل المعاصر لدور المحتسب في المدينة الإسلامية القديمة. وبقدر المشاركة الشعبية في مراحل البناء والتعمير بقدر نمو الإحساس بالانتماء للمكان، الأمر الذي يسهل مهمة بديل المحتسب في التعامل مع كل مجاورة من بداية تكوينها الأمر الذي لابد وأن ينعكس علي الفكر التخطيطي للمجاورة بما يساعد علي تطبيق هذا الاتجاه وتحديد حجمها الامثل الذي يؤكد روح الجوار وحقوقه كما ورد في الشريعة الإسلامية. من هنا يمكن تطبيق القيم الإسلامية في تخطيط المدينة المعاصرة. وهنا تصبح العقيدة هي الموجه للفكر التخطيطي والتنظيمي والإداري والاقتصادى.. هذه ركيزة أخري من ركائز بناء الفكر التخطيطي.

5 – البحث عن النظرية من خلال الرؤية الاقتصادية:

يمثل الجانب الاقتصادي ركنا هاما بل وأساسيا في التنمية العمرانية فهو يواكب عمليات التخطيط والتنفيذ والتسويق والاستيطان, وهو العامل المحرك للتنمية العمرانية والدافع لها والذى يوصلها إلى الواقعية. وهنا يختلف المدخل التخطيطى فى الدول الفقيرة ذات الإمكانيات المحدودة عنه فى الدول الغنية ذات الإمكانيات الكبيرة. والإمكانيات هنا تغطى النواحي المالية والتقنية معا.. وتمثل القيمة الاستثمارية لتشييد شبكات الطرق والمرافق والخدمات العامة النسبة العظمى فى اقتصاديات التنمية العمرانية بإعتبار أن اقتصاديات البنية القومية تدخل فى اقتصاديات البناء الذى يقوم به الأفراد أو الشركات أو الهيئات العامة أو الخاصة. وهنا تصبح قيمة الأرض المجهزة بالمرافق العامة عاملا هاما فى التنمية العمرانية. الأمر الذى دعى بعض الهيئات إلى الارتفاع بالبناء إلى أقصى حد ممكن حتى يمكن الاستفادة الكاملة من المرافق العامة. وإن استوى هذا على جانب من جوانب التنمية العمرانية فإنه لا يستوي على حالة البناء على الأراضى الزراعية ذات المردود المالى والغذائي، الذي يخالف القيم الإسلامية التي تسعي إلي تعمير الأرض الموات في الصحراء أو في غيرها. كما تمثل قيمة الاستثمارات في تشييد البنية الأساسية حملا اقتصاديا كبيرا علي التنمية العمرانية خاصة في بداياتها الأمر الذي يتطلب مدخلا جديدا لخفض هذه القيمة إلي اقل قدر ممكن مع عدم الإخلال بديناميكية وتوازن التنمية العمرانية واستمرارها، حيث أن العامل الاقتصادي ينعكس علي الجوانب التالية:-

1- تحديد أحجام ومساحات الاستعمالات المختلفة للأرض.
2- تخطيط وتصميم البنية الأساسية اللازمة لمراحل التنمية العمرانية.
3- تخطيط وتصميم محاور الحركة وتحديد طاقاتها في المراحل المختلفة للتنمية.
4- تخطيط وتصميم مباني الخدمات العامة التي تواكب نمو الحاجة الاجتماعية.
5- تخطيط وتصميم مباني الإسكان اللازمة لمراحل التنمية العمرانية.
6- تنظيم وإدارة أعمال البناء والتشييد.
7- الإمكانيات المالية لمستويات الدخل المختلفة المقدرة للاستيطان.
8- قدرة الدولة علي المشاركة في البناء بنسب مختلفة.

إن خفض التكلفة الاستثمارية للتنمية العمرانية خاصة في مراحلها الأولي يتطلب اتجاها خاصا في التخطيط يعتمد علي مرحلية النمو العمراني بحيث يواكب مرحلية الاستيطان، ويعني ذلك مواكبة المرافق والخدمات العامة للتدفقات المتتالية

للسكان فالمرافق العامة تنمو مع نمو السكان ومباني الخدمات العامة أيضا تنمو بنمو السكان. الأمر الذي يحتاج إلي فكر جديد في تصميم المرافق العامة، وفكر جديد في تصميم المباني العامة، فما فائدة طريق عريض ينشأ لاستيعاب عدد كبير من السيارات في نهاية التنمية العمرانية وبعد فترة طويلة من الزمن قد تطول عما هو مقدر لها مع أنه في بداية التنمية لا يستقبل إلا أعداد قليلة من السيارات.فكيف إذن يوجد التصميم الذي يواكب التزايد في حركة المرور علي مدى الأبعاد الزمنية المتتالية.. وما فائدة شبكة من المرافق العامة تنشأ لخدمة عدد معين من السكان يكتمل بعد فترات طويلة من الزمن وهي في البداية لا تستغل إلا بكميات صغيرة من الصرف الصحي والمياه... فكيف إذن يوجد التصميم الذي يواكب التزايد المستمر في حركة الاستيطان وذلك علي فترات يحددها الخبراء المتخصصون، كما تحددها وحدة الجوار التي تمثل خلية من خلايا النمو العمراني. هنا يتم التكامل بين المخطط العمراني ومصمم المرافق لتحقيق الأهداف الاقتصادية المحددة لاتجاهات التنمية العمرانية. وما فائدة بناء مدرسة كاملة دون وجود أعداد من الطلبة تملأ فصولها فيضطر جهاز التعمير إلي استثمار الأجزاء الزائدة منها في أغراض أخرى حتي تزداد أعداد الطلبة أو التلاميذ بعد عشرات السنوات. لماذا إذن لا يكون تصميم المدرسة مرنا بحيث يتعاظم مع تعاظم عدد الأطفال في شكل البناء الممتد.. وهكذا بالنسبة لكل المكونات الاخرى للمدينة أو المنطقة الجديدة بصفة خاصة. إن مرحلية التعمير تستدعي الوصول إلي صيغة تخطيطية تساعد علي تحقيقها وهي الصورة العضوية التي تنمو مع نمو وتكاثر خلاياها أو عناصرها القياسية.

وإذا كان المجتمع في تجربة الإسكان العشوائي أو الغير رسمي قد قام بتوفير حاجاته من المرافق والخدمات العامة، فلا أقل من استثمار هذه الظاهرة في خفض تكاليف الشبكات والمرافق خاصة في المراحل الأولي للتنمية إلي حين استكمال العدد الأوفق من السكان في المجاورات السكنية وتوفير المرافق لهم في إطار مراحل مد شبكات المدينة. الأمر الذي يتم من واقع التجربة.

وإذا كان المجتمع في تجربة الإسكان العشوائي أو الغير رسمي قد قام بتوفير مواد البناء بنفسه وأشرف أو ساهم أو ساعد في عمليات البناء، فلا أقل من استثمار هذه الطاقات في إنشاء نظام يساعد المستوطنين علي البناء بالجهود الذاتية وإقامة مراكز للبناء التعاوني تتوفر فيها مواد البناء والتجهيزات وإن أمكن وحدات إنشائية سابقة التجهيز مع توفير وسائل التدريب علي التركيبات أو أعمال البناء تبعا لمستويات المشاركة الشعبية التي توفرها الفئات المستفيدة.. وهنا تصبح المشاركة الشعبية واجبة في مراحل التخطيط التفصيلي والتصميم المعمارى كل تبعا لقدراته في البناء والتعمير و بقدر حاجاته من مساحة الأرض والتزامه بالارتفاع المحدد.. فالمشاركة الشعبية فى المراحل الأولي للتنمية العمرانية تعتبر عاملا مؤثرا في اقتصاديات التعمير، وهي قبل كل ذلك قيمة من القيم الإسلامية التي تدعو الإنسان الإفادة من عمل يده مهما كان مستواه الاقتصادي.. هنا تقل القيمة الاقتصادية للأرض وتوجه المدخرات للبناء والتعمير بوسائل مؤقتة للصرف الصحي وتوفير المياه والكهرباء حتى تستكمل وحدات الجوار أحجامها التي تسمح بمد الشبكات، وهنا يقوم المجتمع أيضا بالمشاركة والتمويل عندما يشعر بضرورة ذلك، كما يشعر بالانتماء للمكان وحاجاته لاستهلاك الأرض.. هذه ركيزة أخرى من ركائز بناء الفكر التخطيطي سوف تؤثر بالتبعية علي نمط التخطيط العمراني للمناطق الجديدة. ومرة أخرى يستمر البحث عن جذور النظرية من واقع التجربة المحلية.

6– البحث عن النظرية من خلال الرؤية العقائدية :

إذا كان التكوين العمراني للمدينة في النظرية الغربية يبني علي أساس المفهوم الغربي الذي يحدد المجاورة السكنية. فأن الأمر يستدعي بالمثل البحث عن النظرية الإسلامية التي تحدد مفهوم الجيرة أو الجوار وذلك من خلال القيم والتعاليم الإسلامية. فقد حض القرآن الكريم في مجال الإحسان علي الجار ذي القربى والجار الجنب وهو الجار في السكن، وذلك عدا أوجه الإحسان الاخرى بدءا بالوالدين ثم ذوى القربى و اليتامى و المساكين و الجار ذى القربة. قال تعالي: (واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وبالوالدين إحسانا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار ذي القربى والجار الجنب) سورة (4) النساء آية (37).ثم جاء التأكيد علي مفهوم الجوار والالتزام بقيمه وتقاليده في الأحاديث النبوية الشريفة، قال رسول الله (صلي الله عليه وسلم): "ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم جاره". إلي هذا الحد جاءت الوصية بالجار من الله سبحانه وتعالي وارتبط إكرام الجار بالإيمان.هذه هى الرابطة لإسلامية التي تجمع الناس فى المكان الذي حدده رسول الله صلي الله علية وسلم في حديث آخر. قال صلي الله عليه وسلم: (إلا أن أربعين دارا جار ولا يدخل الجنة من جاف جاره بوائقه)، (حق الجوار إلي أربعين دارا.. هكذا وهكذا وهكذا وهكذا يمينا ويسارا و أماما وخلفا). وبهذا الحديث تتضح المعالم المكانية لوحدة الجوار التي يتأكد فيها الأمن والأمان.. فالعلاقات الإنسانية هنا تبدأ بالإحسان إلي الجار وإكرامه ثم بالأمن والأمان في الحيز المكاني الذي يستوعب أربعين دارا.. هي في تقديره صلي الله عليه وسلم الأنسب لتوفير مفهوم الجيرة في الإسلام. ويبقي بعد ذلك الاجتهاد في تحليل مفهوم الدار.. وعما إذا كانت تعني المسكن الذي يضم عائلة واحدة أو عائلة مركبة أو عدة عائلات، ولكنها في النهاية كانت بناية واحدة تضم عادة عائلة واحدة أو عائلة مركبة. وهنا أيضا يستمر الاجتهاد في تحديد حجم الأسرة الواحدة أو المركبة. فمتوسط حجم الأسرة في ذلك الوقت قد يصل ما بين خمسة إلي عشرة أفراد، بينما الأسرة المركبة قد تصل إلي أربعة عائلات صغيرة من عشرين فردا بالإضافة إلي أسرة رب الأسرة. ويعني ذلك أن الدار تضم ما بين خمسة وخمسة وعشرين فردا. وإذا أخذنا عدد الأربعين دارا في الجهات الأربعة لبلغ 160 دارا، ويعني ذلك أن الوحدة المكانية للجوار تضم ما بين 800 فرد إلي 4000 نسمة، وإذا رجعنا إلي واقع المدينة الإسلامية القديمة وتقسيمتها الاجتماعية نلاحظ أن عدد سكان الحارة التي كانت تمثل وحدة الجوار كان تعداد سكانها ما بين 400 إلي 600 نسمة، وهو الحجم الذي يدخل في إطار الحد الأدنى لتعداد وحدة الجوار، لذلك فإنه من المنطق أن تتكون كل وحدة جوار من 800 فرد يجمعها مجاورة سكنية تضم 4000 نسمة. وبذلك يمكن تحقيق الهدف من تحديد البعد المكاني الذي يساعد علي تنمية المفاهيم الإسلامية للجوار. كما جاء في الحديث النبوى الشريف. ويبقي بعد ذلك تصنيف العلاقة الاجتماعية التي تجمع أفراد كل من وحدة الجوار والمجاورة السكنية.. هل هي علاقة القربى والنسب أو هي علاقة المهنة والعمل أو هي علاقة المنافع المشتركة؟. وتأتي علاقة ذوى القربى في المقام الأول ثم علاقة المنافع المشتركة أو علاقة المهنة والعمل وقد وضحت هذه العلاقات الاجتماعية في سكان المناطق العشوائية الحديثة، وهي صيغة يمكن تطبيقها في عمليات الاستيطان في مناطق التعمير الجديدة. وخاصة بالنسبة لنقل المجتمعات الريفية من القرى القديمة إلي القرى الجديدة، كما يمكن تطبيقها أيضا في نقل مواقع الإنتاج من التجمعات الحضرية القديمة إلي التجمعات الجديدة حتى تتأكد مبادئ الجيرة أو الجوار من خلال العلاقات الاجتماعية بين المستوطنين الجدد، وتصبح لوحدة الجوار معناها الحقيقي و إلا فقدت كنهها وأهدافها. فليس الهدف هو التصميم الحضري لوحدة الجوار بقدر ما هو العمل علي تأكيد معاني الجيرة سواء من خلال العلاقات الاجتماعية المتوفرة عند المستوطنين الجدد، أو التي يمكن توفيرها أثناء عملية الاستيطان. ويتحقق ذلك من خلال

مشاركتهم في المراحل الأولي للتنمية العمرانية و من خلال المؤسسات أو الأنشطة الدينية والاجتماعية والرياضية التي تجمعهم.

لقد ثبت من واقع تجارب التنمية العمرانية للمناطق الجديدة في المدينة العربية إن مضمون الجوار لم يتحقق فيها علي المستوى الاجتماعي بل ظهر الانفصام الاجتماعي واضحا بين سكان العمارات، كما ظهر بين سكان المساكن المنفصلة، ولم يبقي من النظرية الغربية للمجاورة السكنية التي طبقت في هذه المناطق الجديدة غير الشكل بعد أن فقدت المضمون. وقد يرجع ذلك إما إلي اسلوب التصميم الحضري نفسه أو التصميم المعمارى للمباني السكنية أو إلي عملية الاستيطان التي لم تراعي هذا العامل الحيوي الهام الذي يؤكد مضمون الجوار. فقد اقتصر دور الهيئات المسؤوله عن التنمية العمرانية لهذه المناطق علي مد شبكات المرافق العامة وتقسيم الأراضي وبيعها وإعطاء تصاريح البناء، كما اقتصر دور الجهات المسؤوله عن مشروعات الإسكان علي امتلاك الأرض وتصميم الوحدات السكنية وتجميعها والإشراف علي تنفيذها وبيعها أو تأجيرها دون أي اعتبار لتنمية العلاقات الاجتماعية التي تساعد علي بناء مضمون الجوار في المجتمع الإسلامي باعتباره من أركان الأيمان. قال رسول الله صلي الله علية وسلم: " من أغلق بابه دون جاره مخافة علي أهله وماله فليس ذلك بمؤمن. وليس بمؤمن من يأمن جاره بوائقه. أتدرى ما حق الجار؟.. إذا استعانك أعنته وإذا استقرضك أقرضته وإذا افتقر عدت عليه وإذا مرض عدته، وإذا أصابه خير هنأته وإذا أصابه مصيبة عزيته، وإذا مات اتبعت جنازته، و لا تستطيل عليه بالبنيان فتحجب عنه الريح إلا بإذنه، و تؤذه مقتار ريح قدرك إلا أن تغرف له منها، وإذا اشتريت فاكهه فاهد له. فإذا لم تفعل فادخلها سرا، ولا يخرج بها ولدك ليغيظ ولده.

وتتأكد كل هذه القيم وهذه السلوكيات من خلال الإرشاد الاجتماعي والديني، وكذلك من خلال المؤسسات المحلية التي تساعد علي ذلك، الأمر الذي يظهر في المكونات العمرانية لوحدة الجوار سواء في المسجد الذي يعتبر مركز الإشعاع الحضارى لوحدة الجوار الذي يتكون من بيت الصلاة والمكتبة وقاعة المحاضرات والمناسبات والوحدة الصحية ووحدة اجتماعية وإدارة الزكاة ثم المدرسة ودار المحتسب ومقر الشرطة ومكاتب البريد والبرق والهاتف وغير ذلك من المؤسسات التي تساعد علي ممارسة السلوكيات الإسلامية التي جاءت في حديث رسول الله صلي الله علية وسلم. هذا مع الأخذ في الاعتبار مستوى الخدمة والكفاءة الوظيفية لكل مرفق بالنسبة لعدد المترددين علية من السكان بحيث يمكن توزيع بعض هذه المؤسسات علي محور وحدة الجوار(800 نسمة) والبعض الآخر علي المحور الرئيسي للمجاورة السكنية (4000 نسمة) بحيث تتحقق مرحلية التنمية العمرانية علي طول المحور الرئيسي ثم علي طول محاور وحدات الجوار المتفرعة منه.

وهكذا تبدأ الملامح الطبيعية لمكونات التنمية العمرانية في الظهور من واقع استقراء القيم الإسلامية المحددة لها والموجهة لمكانها، وذلك من خلال الآيات القرآنية والأحاديث النبوية. وهكذا يتم تحديد المنظور الإسلامي للتنمية العمرانية باعتبار العقيدة الإسلامية هي الموجه والمحرك والمنظم لحياة المجتمعات علي الأرض، وهي المرجع لكل فكر. وهكذا تتضح ملامح النظرية التخطيطية من واقع التجربة المحلية وتتحدد من خلال المراجع العقائدية والقيم الإسلامية.

بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة العواصم والمدن الاسلامية

الحلقة الدراسية الرابـعة

للمنهج الأسلامى فى التصميم المعمارى والحضرى

المغـرب – مارس 1991 م

(ملخص البحث)

المنهج الأسلامى فى التصميم الحضرى

للدكتور / عبد الباقى إبراهيم

لاتزال النظرية التخطيطية للتصميم الحضرى تخضع للقيم والمفاهيم المستوردة من المجتمعات الغربية ، هذا فى الوقت الذى تتطور فيه هذه النظرية فى الغرب تبعا لتطورها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى الذى يؤثر على العلاقات الأنسانية والمكانية بين العناصر العمرانية للمدينة ، بينما النظرية المحلية للتنمية العمرانية للمدينة الأسلامية لاتزال تدور فى نطاق الحوار الفكرى أو الفلسفى دون وضع للرؤيا التطبيقية ، الأمر الذى يرتبط بمجموعة التشريعات واللوائح التى تتحكم فى التنمية العمرانية ولم تتطوع أى من المدن الاسلامية لتطبيق ما يعرض عليها من نظريات ، فالتنمية العمرانية هنا تخضع إلى العديد من الأجراءات واللوائح التى تصدر عن الجهات الرسمية أكثر منها من الأجهزة الخاصة ، ويعزو البعض فقدان الطابع الحضارى للمدينة الأسلامية المعاصرة إلى العديد من اللوائح المستوردة التى تتحكم فى تحديد ملامح المدينة الاسلامية المعاصرة وتصبغها بالصبغة الاجنبية ، إذا كانت بعض أجهزة البحث العلمى فى الجامعات الإسلامية قد أجرت العديد من الدراسات والبحوث التى تهدف إلى وضع لوائح البناء التى تساعد على تشكيل الملامح المعمارية التى تعبر عن حضارة المجتمع الإسلامى المعاصرة ، وعادة ما تلجأ هذه الدراسات والبحوث إلى إستيفاء أسسها من الملامح العمرانية للمدينة التاريخية مع العلم بأن هذه الملامح قد تشكلت فى ظروف معينة وفى إطار علاقات إجتماعية و إنسانية خاصة وبمقومات تكنولوجية خاصة وتحت ظروف عملية متميزة فى إطار علاقات دولية محدودة ، الأمر الذى يختلف إختلافاً جذرياً عما تتأثر به المدينة الأسلامية المعاصرة بمواصلتها وأساليب بنائها وقيمها الحضارية التى تأثرت بالحضارات الأخرى ، الأمر الذى يجعل العودة للبحث عن القيم التشكيلية فى المدينة التاريخية أمراً صعباً لا يدانيه إلا البحث عن القيم الحضارية الأسلامية للمجتمع ومدى إستمرارها فى المجتمعات الأسلامية المعاصرة .

من هذا المنطلق يتجه البحث عن النظرية الأسلامية للتنمية العمرانية الى العديد من المداخل الفكرية الأسلامية سواء فى القرآن الكريم أو السنة المحمدية أو أقوال العلماء والمفكرين الأسلامين ، وهذا ما تتعرض إليه الورقة المقدمة للمؤتمر فى هذا المجال ، شاملة البحث عن النظرية من خلال الرؤية العقائدية والأقتصادية ومن خلال الخصائص البيئية والنظم الأدارية ومن خلال الحركة العضوية لنمو المدينة ومفهوم ملكية الأرض وغير ذلك من المداخل العلمية التى تحدد المنهج الأسلامى للتصميم الحضرى فى المدينة الأسلامية المعاصرة .